ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة التاسعة والستون بعد المائة

169 EX/5
Part I
١٦٩م ت/٥
الجزء الأول
باريس، ٢٠٠٤/٣/٣١
الأصل: انجليزي

البند **٣,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام
عن تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة

الجزء الأول

الملخص

يستهدف هذا التقرير إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة.

ويتناول الجزء الأول المسائل المتعلقة بتنفيذ البرنامج.

المحتويات

الصفحة

١ – **القرار ١٦٤م ت/٣,٣,٣** – التطورات المستجدة فيما يتعلق بإنشاء مركز دولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي) تحت رعاية اليونسكو ١

٢ – **القرار ١٦٦م ت/٣,٥,١** – نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف، ٢٠٠٣) ٣

٣ – **القرار ١٦٦م ت/٣,٦,١** – إعداد وتنفيذ استراتيجية مشتركة بين القطاعات للتعليم في مجال إدارة المياه للجميع كعنصر أساسي في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٧

٤ – **القرار ١٦٧م ت/٣,٤,٣** – تقرير مرحلي عن دراسة الجدوى المتعلقة باقتراح إنشاء مركز إقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا في الهند، وإدراجه كمركز امتياز على المستوى الإقليمي في إطار برنامج دولي للعلوم الأساسية ٩

القرار ١٦٤م ت/٣,٣,٣

التطورات المستجدة فيما يتعلق بإنشاء مركز دولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي) تحت رعاية اليونسكو

١ – درس المجلس التنفيذي، في دورته الرابعة والستين بعد المائة، تقرير المدير العام عن دراسة الجدوى بشأن اقتراح إنشاء مركز دولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي) تحت رعاية اليونسكو. وأيد المجلس التنفيذي توصية المجلس الدولي المؤقت الداعية إلى إنشاء مركز سيزامي، ودعا المدير العام إلى أن يحيطه علماً في دورته التاسعة والستين بعد المائة بما يستجد من تطورات على صعيد إنشاء المركز.

٢ – واتخذت سلسلة من التدابير عملاً بالقرار ١٦٤م ت/٣,٣,٣. فأحاط المدير العام جميع الدول الأعضاء علماً، بموجب خطاب دوري وجهه إليها، بفرص التعاون الدولي التي يوفرها مركز سيزامي في مجال البحوث الأساسية والتطبيقية، ودعاها إلى المشاركة في نشاط المركز. وأبدت سلطات الاتحاد الروسي والأردن وإسرائيل وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيران وباكستان والبحرين وتركيا وفرنسا ومصر، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية، التزاماً راسخاً بمشروع سيزامي. وفي أغسطس/آب ٢٠٠٣، بدأت سلطات البلد المضيف، التي تمول بناء المركز بالكامل، العمل في تشييد المبنى الذي ينتظر إتمامه في أغسطس/آب ٢٠٠٥.

٣ – وفي تلك الأثناء قام فريق الخبراء المرموقين الذي شارك في استهلال أنشطة مركز سيزامي، بمساعدة اللجنة التقنية للمركز، باختيار أمثل تصميم يكفل الارتقاء بالمرفق الكبير لبحوث أشعة السنكروترون، المهدى من ألمانيا. وخلال الفترة موضع الاستعراض، تناول نشاط اللجان الاستشارية الدولية الثلاث الأخرى (وهي لجنة السيالات الضوئية، واللجنة العلمية، ولجنة التدريب) قضايا تتصل بتصميم البرنامج العلمي. وكان من أهم ما أسفر عنه عمل اللجان وضع اقتراحات بشأن المرحلة الأولى للسيالات الضوئية، وتحديد برنامج للسيالات الضوئية، وإعداد برنامج تدريبي، وتوسيع قاعدة المنتفعين.

٤ – وأظهر عدد من المنظمات الدولية التزامها بمساندة تطوير نشاط المركز. ويصدق هذا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تساند البرنامج التدريبي للمركز من خلال مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية. وفي إطار مواصلة مشاورات سابقة مع الاتحاد الأوروبي، أُرسلت إليه معلومات إضافية عن التصميم النهائي الذي وضع للارتقاء بقدرة آلة المركز حتى ٢,٥ جيغا فولت، والسيالات الضوئية التي يعتزم استخدامها، والبرنامج العلمي، وإدارة المركز؛ وقدمت الأردن، وفقاً للإجراءات التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي، طلباً للحصول على الدعم بموجب اتفاق ثنائي من أجل الارتقاء بقدرة المرفق. كما أُبقيت أكاديمية العالم الثالث للعلوم، التي تُعد إحدى الهيئات الرئيسية التي تمثل الأوساط العلمية في العالم الثالث، على علم بالتطورات المتصلة بمركز سيزامي.

٥ – ومنذ الدورة الرابعة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي، تمّ إعداد النظام الداخلي للمركز، ونظام ولائحة موظفيه، ونظامه المالي. وأصبح لدى المركز الآن، بالإضافة إلى المدير التقني الذي عيّن في عام ٢٠٠١، مدير بالإنابة، ومدير إداري. كما تمّ اختيار مدير علمي سيباشر مهامه عما قريب.

٦ – وقد دفعت مبادرة سيزامي مناطق أخرى إلى النظر في إنشاء مركز مماثل. وفي هذا الإطار ستعقد في جنوب افريقيا، في يونيو/حزيران ٢٠٠٤، حلقة عمل لبحث إمكانية بناء مرفق لأشعة السنكروترون لمنطقة الجنوب الافريقي.

القرار ١٦٦م ت/٣,٥,١

نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
(جنيف، ٢٠٠٣)

١ – بعد أن درس المجلس التنفيذي في قراره ١٦٦م ت/٣,٥,١، الوثيقة ١٦٦م ت/١٩ الخاصة بإسهام اليونسكو في القمة العلمية لمجتمع المعلومات (جنيف،٢٠٠٣؛ ومدينة تونس، ٢٠٠٥)، شجع "المدير العام على مواصلة إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني إشراكاً وثيقاً في عملية التحضير للقمة العالمية لمجتمع المعلومات"، وطلب منه "أن يقدم إليه في دورته السابعة والستين بعد المائة معلومات عن المشاورات التي أجريت والتوصيات التي أعدت من أجل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وأن يقدم إليه في دورته التاسعة والستين بعد المائة معلومات عن نتائج اجتماع "القمة" في جنيف".

اعتماد إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.(WSIS)

٢ – عُقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ وحضرها أكثر من ٠٠٠ ١١ مشارك، من بينهم ٤٥ من رؤساء الدول والحكومات، وممثلو ١٧٦ دولة عضواً، و ٥٠ منظمة دولية، و ٥٠ من الوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، وأكثر من ٤٨٠ منظمة غير حكومية، و ٩٨ شركة تجارية، و ٦٣٠ كياناً إعلامياً.

٣ – ويعبّر إعلان المبادئ وخطة العمل اللذان اعتمدتهما القمة في ختام أعمالها عن توافق دولي في الآراء بشأن المبادئ، التي ينبغي أن يقوم عليها بناء مجتمعات جامعة وتعددية يتاح فيها لجميع السكان أن ينتفعوا بالإمكانات التي توفرها تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ومن وجهة نظر اليونسكو، فإن هذين النصين يشكلان إقراراً من المجتمع الدولي بالمبادئ التي ما فتئت اليونسكو تعمل على ترويجها باعتبارها عناصر أساسية لبناء مجتمعات للمعرفة تتسم بالإنصاف، وهذه المبادئ هي: حرية التعبير؛ وتعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف، ولا سيما المعلومات المندرجة في الملك العام؛ وصون وتعزيز التنوع الثقافي والتعددية اللغوية والمضامين المحلية؛ وتكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد. وأن الإقرار بهذه القيم والمبادئ لليونسكو في الإعلان السياسي للقمة لا يمثل فقط مصدر اغتباط بالنسبة لليونسكو، بل إنه أكثر أهمية من ذلك نظراً لما توفره المعرفة من إمكانات متزايدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك من حيث أن المعرفة وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

٤ – وأن إعلان المبادئ "بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة"، الذي اعتمدته القمة، يؤكد من جديد وبكل وضوح الحق في حرية الرأي والتعبير، كما ورد في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، يحدد المبادئ الرئيسية الأحد عشر التالية لبناء مجتمع معلومات جامع: "(١) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية؛ (٢) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات؛ (٣) النفاذ إلى المعلومات والمعرفة؛ (٤) بناء القدرات؛ (٥) بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٦) إنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ (٧) تطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة؛ (٨) تعزيز واحترام التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى

المحلي؛ (٩) الاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ (١٠) معالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ (١١) تشجيع التعاون الدولي والإقليمي". ويؤكد الإعلان من جديد أيضاً أهمية بناء "...مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تحقيق فهم أفضل بين الشعوب والأمم"، وينتهي إلى الإعراب عن الثقة في أن هذه التدابير "تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل". ويمكن الاطلاع على الصيغة النهائية لكل من إعلان المبادئ وخطة العمل عن طريق الانترنيت على العنوان التالي: http://www.itu.int/wsis.

٥ – وقد وفرت القمة فرصة تاريخية للإجراء مناقشات على أعلى مستوى سياسي بشأن قضايا مثل الانتفاع المنصف لجميع الأفراد بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وكيفية سد الفجوة الرقمية، وكيفية تأمين التقاسم المنصف لمنافع التكنولوجيا. وقد جاء عقد اجتماع القمة هذا تتويجاً لحوار عالمي مطوّل بشأن هذه القضايا. وإذ قام المجتمع الدولي بإدراج القيم والمبادئ التي تشكل أساس عمل اليونسكو ضمن الإعلان وخطة العمل الصادرين عن القمة، فإنه أصبح يمتلك قاعدة من الفهم المشترك يمكنه الاستناد إليها في عملية البناء

٦ – وحددت القمة أيضاً، في مرحلة جنيف هذه، قضيتين رئيسيتين تتعين معالجتهما تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وهما تنظيم الانترنيت وآليات التمويل، بما في ذلك إنشاء صندوق للتضامن الرقمي. وقد أنشئ فريقا عمل لتبادل الآراء وللتأمل بشأن هاتين القضيتين.

٧ – وقامت اليونسكو باستخدام وعرض الرسالة الأساسية "نحو مجتمعات المعرفة" في كافة مراحل اجتماع القمة، وذلك من خلال أنشطتها وإعلاناتها ومعارضها ومطبوعاتها. وتبيّن أن هذا النهج كان يمثل استراتيجية ناجحة، حيث أنه ساعد على إبراز مدى اتساع القضايا التي تعتبرها اليونسكو شرطاً لازماً لبناء مجتمعات المعرفة. وقد أدى هذا التحرك من جانب المنظمة، بالإضافة إلى التحرك من جانب جهات أخرى تحمل الأفكار ذاتها، إلى توسيع نطاق "الإعلان" بحيث أصبح يضم جميع المبادئ الأربعة التي عرضتها اليونسكو. وثمة مبادرتان أخريان لليونسكو كان لنتائجهما تأثير إيجابي على مناقشات القمة، وهما: بيان اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي نُظم أثناء الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام، و"التوصية الخاصة بتعزيز التعدد اللغوي واستخدامه وتعميم الانتفاع بالمجال السيبرني" التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين (القرار ٣٢م/٤١).

الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو أثناء انعقاد القمة

٨ – في إطار الموضوع العام "نحو مجتمعات المعرفة"، اشتملت الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو بمناسبة انعقاد "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" على ما يلي: عقد ندوة رفيعة المستوى؛ وتنظيم ثماني مناقشات مائدة مستديرة موضوعية في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال وقياس مجتمع المعرفة؛ واستهلال مبادرات رفيعة المستوى لإنشاء مراكز متعددة الوسائط للمجتمعات المحلية؛ وكشك لليونسكو في منبر "ICT4D". وأصدرت اليونسكو أيضاً سلسلة من ثمانية مطبوعات في موضوعات تتعلق بمجالات اختصاصها، ووزعت مواد إعلامية عن أنشطتها ذات الصلة، بما في ذلك برنامج المعلومات للجميع. ويمكن الحصول على معلومات مفصلة عن جميع هذه الأحداث والمطبوعات من العنوان التالي على الانترنيت: http://www.unesco.org/wsis/events.

٩ – وضمت الندوة رفيعة المستوى، التي استغرقت يومين واستضافها المدير العام عن موضوع "بناء مجتمعات المعرفة – من الرؤية إلى العمل"، ٢٠ متحدثاً، من بينهم رؤساء دول لاتفيا وموزمبيق ونيجيريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ووزراء وحائزون على جائزة نوبل وأكاديميون كبار وممثلو منظمات غير حكومية ومؤسسات من القطاع الخاص، وكذلك مديرو وسائل إعلام.

١٠– وبيّن المتحدثون في الندوة أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال أحدثت موجة جديدة وقوية من الثورة التكنولوجية تحتل فيها الخدمات والمنتجات القائمة على المهارات والمعرفة والدراية الفنية مكانة مركزية. ولذلك ينبغي أن ينصب الاهتمام لمؤتمر القمة وما بعده على الإفادة من الفرص الرقمية واستنباط الحلول الرقمية، مع الاستعانة في ذلك بإسهامات جميع الأطراف المعنية. وثمة الآن حاجة لبذل الجهود من أجل معالجة "الفجوة المعرفية" القائمة في الوقت الحاضر، مع التركيز على بناء القدرات لتيسير الحصول على المعارف واستيعابها ونشرها، وهي أمور قد لا يتسنى دائماً إيجاد حلول لها في الميدان الرقمي. وبوجه عام، ينبغي أن ينصب التركيز على أوجه استخدام التكنولوجيا وعلى القدرة على استخدامها.

١١– وأشار المتحدثون أيضاً إلى أنه ينبغي التوسع في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال للمساعدة على الحد من وطأة الفقر، من خلال مجموعة متنوعة من التطبيقات الإنمائية. والتحديات في هذا المجال هي تحديات مجتمعية وتقنية في وقت واحد، ذلك أنه يتعين موازنة القواعد التكنولوجية بالقيم الإنسانية واحتياجات البشر وقدراتهم والفرص المتاحة لهم. فالتضامن الإنساني والتضامن العالمي هما هدفان من الأهداف العامة ومبدآن من المبادئ الإرشادية، شأنهما في ذلك شأن تعزيز التعددية، وقد أبلغ المدير العام المشاركين في القمة بنتائج هذه الندوة. ويمكن الحصول على ملخص لمداولات الندوة، وعلى نصوص الكلمات التي ألقيت فيها، وعلى معلومات إضافية بشأنها، باللغتين الانجليزية والفرنسية من موقع الانترنيت على العنوان التالي: http://www.unesco.org/wsis/symposium.

١٢– وشملت الأنشطة الأخرى التي نظمتها اليونسكو أثناء القمة العالمية لمجتمع المعلومات ما يلي: (١) مناقشة مائدة مستديرة بعنوان "التعليم ومجتمعات المعرفة"، كانت متاحة أيضاً، من خلال الاتصال بالفيديو مع موريشيوس، لـ ٣٠٠ مشارك من البلدان التسعة عشر الأعضاء في المؤتمر الدولي للتعلّم المفتوح والتعلّم عن طريق الاتصال المباشر، كما أنها كانت متاحة على الانترنيت عن طريق البث التدفقي من موقع الويب لمعهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية (إيتي – IITE)؛ (٢) اجتماع مائدة مستديرة عن "اللغة ومحو الأمية والتكنولوجيا الجديدة: التحدي الذي يطرحه إعداد مضمون مكيف ثقافياً لأغراض التنمية" نُظم بالاشتراك مع المنبر ICT4D بهدف تشاطر الخبرات وعرض التكنولوجيات والبرامجيات الحاسوبية التي تدعم استخدام اللغات المحلية؛ (٣) "مبادرة الفنون الرقمية" التي أسفرت عن إقامة عدد من الشراكات لتطوير مضامين محلية إبداعية؛ ومعرض "بناء مجتمعات المعرفة"، الذي أقيم في البداية أثناء انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام، والذي اجتذب أكثر من ٥٠٠ زائر في اليوم في جنيف.

١٣– وخلال انعقاد القمة استهلت اليونسكو والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) مشروعاً كبيراً لتمكين المجتمعات المحلية المهمشة في مالي وموزمبيق والسنغال من الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما فيها الانترنيت. وقد شارك رؤساء هذه البلدان الثلاثة في الاحتفال بالإعلان عن الشروع في تنفيذ هذه المبادرة. وهذا المشروع يعتمد على خبرة اليونسكو في إنشاء المراكز المتعددة الوسائط للمجتمعات

المحلية، ويرمي إلى تلبية احتياجات السكان المحليين فيما يخص الحصول على المعلومات وتبادلها بلغاتهم الأصلية وتزويدهم بفرص للتعلّم والتدرّب. والمراكز المتعددة الوسائط للمجتمعات المحلية تضم أجهزة إذاعة وهاتف وفاكس وحواسيب موصولة بالانترنيت. ويستهدف المشروع إنشاء ٥٠ من هذه المراكز في كل من البلدان الثلاثة، وهو يمثل بذلك ارتقاء هاماً بمشروع اليونسكو الخاص بإنشاء المراكز المتعددة الوسائط للمجتمعات المحلية والذي أصبح يضم في الوقت الحاضر ٢٠ مركزاً رائداً.

متابعة اجتماع جنيف والتحضير لاجتماع مدينة تونس ٢٠٠٥

١٤- إن التحدي الذي يواجه الآن المجتمع الدولي، ولا سيما منظمات الأمم المتحدة، إنما يتمثل في تحويل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في جنيف إلى أعمال ملموسة وفي التحضير، في هذا الصدد، للمرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي ستُعقد في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥. وقد بدأت الأعمال التحضيرية بالفعل على المستوى المشترك بين الوكالات. وسيُعقد الاجتماع القادم للجنة التنظيمية رفيعة المستوى للقمة في فيينا في ١ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، حيث ستناقش اللجنة نتائج اجتماع القمة في جنيف والأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية.

١٥- وعلى الرغم من أنه لم تحدد حتى الآن مسؤولية واضحة لكل منظمة على حدة، فإنه يُقدّر أن نصف الأنشطة الـ ١٥٠ المنصوص عليها في خطة العمل الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تتعلق مباشرة بتفويض اليونسكو وبمجالات خبرتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من التدابير المنصوص عليها في خطة العمل الصادرة عن القمة يجري الأخذ بها بالفعل في إطار البرنامج والميزانية المعتمدين لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (٣٢م/٥) وفي خطط العمل المفصلة ذات الصلة، بما في ذلك في الأعمال المشتركة بين القطاعات في المشروعات المستعرضة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٦- وسيجتمع فريق العمل الخاص المعني بمجتمع المعلومات، الذي أنشأه المدير العام في عام ٢٠٠٢ لتنسيق إسهام اليونسكو في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في مارس/آذار لاستعراض نتائج القمة وتحديد إسهام المنظمة في المرحلة الثانية من القمة.

القرار ١٦٦م ت/٣,٦,١

إعداد وتنفيذ استراتيجية مشتركة بين القطاعات للتعليم في مجال إدارة المياه للجميع كعنصر أساسي في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

١ – دعا المجلس التنفيذي في قراره ١٦٦م ت/٣,٦,١ المدير العام إلى تعزيز التعاون بين القطاعات داخل اليونسكو من أجل التعليم النظامي وغير النظامي في مجال المياه، وذلك في سياق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢ – وقد حدثت التطورات التالية منذ دورة المجلس التنفيذي السادسة والستين بعد المائة:

(١) أصبح معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (UNESCO-IHE)، القائم في دلفت، هولندا، جزءاً لا يتجزأ من اليونسكو باعتباره معهداً من الفئة ١، وذلك مما أدى إلى زيادة كبيرة في خبرة اليونسكو في التعليم في مجال المياه وفي قدرتها على توفير الخدمات للدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وتبذل اليونسكو والمعهد الآن قصارى جهدهما من أجل التعاون الوثيق بينهما على الصعيد البرنامجي.

(٢) وبمناسبة بدء تشغيل المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية كجزء من اليونسكو (المعهد موجود منذ عام ١٩٥٧ كمؤسسة هولندية)، عُقد في دلفت في الفترة من ١٥ إلى ١٨ يوليو/تموز ٢٠٠٣ اجتماع لـ"أسرة المياه" التابعة لليونسكو ضم لأول مرة أعضاء من البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو UNESCO-IHP والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية UNESCO-IHE وشاغلي الكراسي الجامعية لليونسكو ومنسقي الشبكة ومديري مراكز الفئة ٢ ومديري الدورات الدراسية، وذلك لمناقشة استراتيجية مشتركة للتعاون وتنسيق الأنشطة في المستقبل (انظر أيضاً الوثيقة ١٦٩م ت/٤). وكان الغرض من الاجتماع هو العمل كنقطة انطلاق للتعاون بين أعضاء أسرة المياه لدى اليونسكو من أجل إعداد وتنفيذ خطة عالمية للتعليم في مجال المياه. ومن بين النتائج الرئيسية للاجتماعات كانت هناك أنشطة تعاونية جديدة للتعليم في مجال المياه ستوفر لها اليونسكو الأموال الأساسية اللازمة.

(٣) واتفق المشاركون في الاجتماع أيضاً على إعداد عنصر التعليم في مجال المياه لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤). وتيسيراً لهذه العملية، أُعلن أن اليونسكو ستتولى تنظيم مؤتمر دولي أثناء فترة العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥.

(٤) وسيرتبط إعداد هذا العنصر من العقد ارتباطاً متيناً بإعداد العقد الدولي للماء من أجل الحياة (٢٠٠٥–٢٠١٤)، الذي اعتمدته مؤخراً الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتجري حالياً مناقشات بشأن أسلوب تحقيق أقصى قدر من التآزر بين العقدين ومع الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة جوهانسبورغ للتنفيذ فيما يخص التعليم

وبناء القدرات في مجال المياه، مع مراعاة الوضع العام داخل منظومة الأمم المتحدة الذي تجري إدارته في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه التي صاغها مؤخراً مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة (CEB).

(٥) وتقرر أن يجري التأكيد على أهمية التعليم وبناء القدرات في مجال المياه خلال اجتماع المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي المزمع عقده في يونيو/حزيران ٢٠٠٤. وقد كرّس لهذا الموضوع أحد محاور العمل الأربعة للبرنامج الفرعي ٢,١,١ من البرنامج والميزانية المعتمدين للفترة ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥).

٣ – ومع أن قطاع العلوم الطبيعية هو المسؤول أساساً عن تنفيذ هذه الأنشطة فإنه يتعاون في ذلك تعاوناً وثيقاً مع قطاع التربية، وخاصة فيما يتعلق بالتحضير لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

القرار ١٦٧م ت/٣,٤,٣

تقرير مرحلي عن دراسة الجدوى المتعلقة باقتراح إنشاء مركز إقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا في الهند، وإدراجه كمركز امتياز على المستوى الإقليمي في إطار برنامج دولي للعلوم الأساسية

١ – طلب القرار ١٦٧م ت/٣,٤,٣ من المدير العام أن يجري دراسة جدوى بشأن الاقتراح الذي قدمته حكومة الهند لإنشاء مركز إقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا في الهند تحت رعاية اليونسكو، وأن يدرس، من بين أمور أخرى، إمكانية إدراج المركز الإقليمي المقترح كمركز امتياز على المستوى الإقليمي في إطار برنامج دولي للعلوم الأساسية. وقد قدم هذا الاقتراح لكي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته السابعة والستين بعد المائة، وذلك عن طريق مذكرة تفسيرية مقدمة من وفد الهند الدائم لدى اليونسكو (الوثيقة ١٦٧م ت/٤٨). وكان الهدف من ذلك هو إقرار طريقة فعّالة للمبادلات والتعاون على الصعيد الإقليمي فيما يخص التدريب والبحث والتطبيق في مجال البيوتكنولوجيا من أجل بناء القدرات والتنمية الاقتصادية ولمعالجة المشكلات والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام والمصالح المشتركة على نحو أفضل.

٢ – وتم تزويد المجلس، في دورته السابعة والستين بعد المائة، بمعلومات مفصلة عن الاقتراح من خلال عرض رسمي قدمته الدكتورة (السيدة) مانجو شارما، أمينة قسم البيوتكولوجيا في وزارة العلوم والتكنولوجيا في الحكومة الهندية. وحظي الاقتراح بالترحيب من أغلبية أعضاء المجلس.

٣ – وبالنظر لضيق الوقت ولبعض الصعوبات الأخرى، فإن دراسة الجدوى ما زالت غير كاملة في المرحلة الحالية. وتم الاستناد في إعداد هذا التقرير المرحلي إلى المشاورات التمهيدية التي أجريت مع السلطات الهندية التي أوضحت مزيداً من التفاصيل فيما يخص المركز الإقليمي المقترح.

٤ – وجرى تحديد المعهد الوطني لعلم المناعة في نيودلهي للعمل بمثابة المركز الإقليمي المقترح، وهذا المعهد هو مؤسسة مستقلة تابعة لقسم البيوتكنولوجيا بوزارة العلوم والتكنولوجيا في الهند. واستند هذا الاختيار إلى الدور البارز الذي يضطلع به هذا المعهد بالفعل على الصعيدين الوطني والإقليمي في التدريب من خلال دورات تدريبية عليا وبرامج تدريبية متخصصة في مجال البيوتكنولوجيا. وعن طريق هذا المعهد، وهو مؤسسة تابعة لقسم البيوتكنولوجيا لدى حكومة الهند ولكنها تتمتع باستقلال ذاتي، سيُتاح للمركز الإقليمي المقترح أن يستفيد من جهود التعاون الدولي للقسم المذكور، ومن برامج البحث الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال البيوتكنولوجيا، ولا سيما برامج البحوث المشتركة مع بلدان رابطة جنوبي آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN) ومجموعة البلدان الخمسة عشر (G-15)، وقد وافقت حكومة الهند على تحمّل التكاليف الأولية لإنشاء المركز عن طريق الاعتمادات المتاحة لقسم البيوتكنولوجيا.

٥ – وتأتي هذه المبادرة في الوقت المناسب، وهي تتطابق تماماً مع مفهوم البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP)، الذي يُعرض نظامه الأساسي على المجلس التنفيذي في دورته الحالية (الوثيقة ١٦٩م ت/١٣ من

جدول الأعمال المؤقت). بيد أنه ما زال من السابق لأوانه النظر في إمكانية ربط المركز الإقليمي المقترح بالبرنامج الدولي للعلوم الأساسية، وذلك لأن تنفيذ هذا البرنامج ما زال في مراحله الأولى.

٦ – ولقد بيّنت النتائج الأولية وجود مبررات سليمة وجدوى في إنشاء هذا المركز في منطقة آسيا والمحيط الهادي. واتضح أيضاً من عملية التشاور الموجزة مع بلدان خذه المنطقة أن هذه البلدان لا ترحب بهذه المبادرة فقط، بل وتعتبرها ضرورية أيضاً.

٧ – ومع أن أهداف هذا الاقتراح تتمشى مع غايات اليونسكو في تعزيز القدرات العلمية والبنى الأساسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، فإنه ينبغي النظر في دور المركز المقترح وموقعه من حيث علاقته بسائر المراكز الوطنية والدولية الموجودة في هذه المنطقة. كما ينبغي إجراء المزيد من الدراسة بشأن استثمار الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنشاء المركز واستمرار تشغيله. وسيكون من الضروري مواصلة المشاورات داخل المنطقة لإقامة البنية الإدارية والمالية والعلمية المناسبة والآلية الملائمة للوفاء باحتياجات كافة البلدان المشاركة.

٨ – وبناء على ما تقدم، ستواصل الأمانة اتصالاتها مع السلطات الهندية لضمان مواصلة إجراء مشاورات معمقة في المنطقة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البنية الإدارية والمالية والعلمية والآليات المناسبة للمركز المقترح. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن من المقرر متابعة هذه المشاورات الأولية عن طريق بعثة يُعهد إليها بدراسة الموقع المقترح وبإجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف المناسبة والمعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وستتولى حكومة الهند استطلاع إمكانية تنظيم اجتماع استشاري إقليمي للخبراء في هذا المجال في غضون الأشهر المقبلة.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة التاسعة والستون بعد المائة

169 EX/5
Part II
١٦٩م ت/٥
الجزء الثاني
باريس، ٢٠٠٤/٣/٣١
الأصل: انجليزي

البند **٣,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام
عن تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة

الجزء الثاني

الملخص

يستهدف هذا التقرير إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة.

ويتعلق الجزء الثاني بالمسائل الإدارية والمالية.

المحتويات

الصفحة

١ – **القرار ١٦١م ت/٧,٦** – استخدام الخبراء الاستشاريين في الأمانة ١

٢ – **القرار ١٦٦م ت/٨,٧** – الموارد الخارجة عن الميزانية ٧

القرار ١٦١م ت/٧,٦

استخدام الخبراء الاستشاريين في الأمانة

١ – طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٦١م ت/٧,٦ من المدير العام أن يواصل تزويده سنوياً بتقرير عن استخدام الأمانة للخبراء الاستشاريين، وعن مبررات هذا الاستخدام. وذكّر المجلس بأن الاستعانة بخبراء استشاريين يجب أن تقتصر على تلبية الاحتياجات المؤقتة إلى كفاءات تخصصية لا يستطيع الموظفون الدائمون توفيرها.

٢ – إن اليونسكو، بوصفها منظمة دولية حكومية، يجب أن تمتلك ذاكرة ثابتة ومؤسسية عمادها مجموعة أساسية من الموظفين المسؤولين عن أهم أنشطة المنظمة. ولكن، على الرغم من أنه لا يمكن الاستعاضة عن استخدام الموظفين الدائمين عن طريق اللجوء إلى الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين بموجب عقود أتعاب، فإن الضرورة قد تقتضي الاستعانة بشكل مؤقت بخدمات هؤلاء الخبراء والمتعاقدين من أجل الحصول على الخبرة المتنوّعة والمرونة اللازمة لكي يتسنّى لليونسكو الوفاء بفعالية وبسرعة بالاحتياجات المتطوّرة في مختلف مجالات اختصاصها.

٣ – والخبراء الاستشاريون أخصائيون رفيعو المستوى توظفهم اليونسكو لفترة قصيرة محددة لإسداء المشورة الفورية للدول الأعضاء، أو للمنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، أو للأمانة في المقر أو في الميدان. ويُستخدم الخبراء الاستشاريون لمهام محددة تستغرق فترة قصيرة من الزمن وتتطلب خبرة لا تتوافر لدى الموظفين الدائمين. أما عقود الأتعاب، فتستخدم للتعاقد مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تتوافر لديهم مهارات متخصصة، وذلك للحصول على سلع أو خدمات خاصة تُقدّم في أجل محدد في مقابل مبلغ شامل يُدفع لهم.

٤ – وتتجلى الفائدة الكبرى المنشودة من وراء استخدام الخبراء الاستشاريين و/أو المتعاقدين بموجب عقود أتعاب لأداء مهام محددة، في أمثلة كالأنشطة التي تتطلب الجمع بين خبرات متنوعة كما هو الحال في إعداد وتنفيذ المشروعات الميدانية التي تموّل من موارد خارجة عن الميزانية؛ وإعداد الدورات التدريبية والتحضير للمؤتمرات؛ وتحرير المطبوعات الرئيسية حيث يقتضي الأمر التفاعل مع الأمانة، وما إلى ذلك.

٥ – ويتضمن هذا التقرير إحصاءات متعلقة بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين بموجب عقود أتعاب. والأرقام الخاصة بالمقر تشمل عام ٢٠٠٣ وتستند إلى بيانات مستخلصة من نظام المالية والميزانية لليونسكو (فابس). أما الأرقام الخاصة بالميدان فتشمل فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ وتستند إلى بيانات مسجلة يدوياً وردت من المكاتب الميدانية.

ألف – عقود الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في المقر

الخبراء الاستشاريون

٦ – في عام ٢٠٠٣، استخدم مقر اليونسكو **٣٤٣** خبيراً استشارياً بموجب **٤٦٥** عقداً في إطار اعتمادات البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية، مقابل **٣١٢** خبيراً استشارياً **و ٤٣٣** عقداً في عام ٢٠٠٢.

ومُوّلت المصروفات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين التي بلغت **٠٤٢ ٩٣٧ ٤ دولاراً**، في عام ٢٠٠٣، في إطار اعتمادات البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية (مقابل **٥٩٩ ٣٧١ ٥ دولاراً** في عام ٢٠٠٢). ويوفر الجدولان ١ و ٢ الواردان في الملحق ١ إحصاءات مفصلة عن المصروفات المتعلقة بعقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠٠٣.

٧ – ويبيّن الجدول الوارد أدناه التغيّر الذي طرأ على عدد الخبراء الاستشاريين الذين تمّ التعاقد معهم بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ موزعاً بحسب المجموعات الإقليمية التي ينتمون إليها. ويمكن ملاحظة الاتجاهات التالية: زيادة في نسبة الخبراء الاستشاريين من المجموعات الأولى والثانية والخامسة (الدول الافريقية)، بحيث بلغت على التوالي ٥٨,٦٪ و ٦,٤٪ و ١٤٪ في عام ٢٠٠٣ مقابل ٥٥,٨٪ و ٤,٥٪ و ١٢,٨٪ في عام ٢٠٠٢، وانخفاض في نسبة الخبراء الاستشاريين من المجموعات الثالثة والرابعة والخامسة (الدول العربية) بحيث بلغت على التوالي ٤,٤٪ و ٩,٠٪ و ٦,٤٪ في عام ٢٠٠٣ مقابل ٧,٤٪ و ١١,٩٪ و ٧,٧٪ في عام ٢٠٠٢.

	٢٠٠٢		٢٠٠٣	
المجموعة	**العدد**	**٪**	**العدد**	**٪**
الأولى	١٧٤	٥٥,٨	٢٠١	٥٨,٦
الثانية	١٤	٤,٥	٢٢	٦,٤
الثالثة	٢٣	٧,٤	١٥	٤,٤
الرابعة	٣٧	١١,٩	٣١	٩,٠
الخامسة (الدول العربية)	٢٤	٧,٧	٢٢	٦,٤
الخامسة (الدول الافريقية)	٤٠	١٢,٨	٤٨	١٤,٠
غير محددة	–	–	٤	١,٢
المجموع	**٣١٢**	**١٠٠**	**٣٤٣**	**١٠٠**

٨ – ومن بين العقود الـ **٤٦٥** التي مُوّلت في عام ٢٠٠٣ في إطار البرنامج العادي ومن موارد خارجة عن الميزانية، أبرم **٣٣١** عقداً منها (أي ما يناهز ٧١٪) في قطاعي التربية والثقافة (**١٨٢** و **١٤٩** عقداً على التوالي) اللذين يمثلان القطاعين الرئيسيين المسؤولين عن تنفيذ برامج اليونسكو كما وافق عليها المؤتمر العام، واللذين يحتاجان إلى خبرات فنية خاصة ومتنوعة تدعم المهارات والكفاءات المتاحة في الأمانة.

٩ – وعلى الرغم من أن عدد الخبراء الاستشاريين قد ازداد من ٣١٢ في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٤٣ في عام ٢٠٠٣ ، فقد انخفض مجموع الإنفاق على الخبراء الاستشاريين (من جميع مصادر التمويل) الذين تولى المقر إدارة عقودهم، من **٥٩٩ ٣٧١ ٥** دولاراً في عام ٢٠٠٢ إلى **٠٤٢ ٩٣٧ ٤** دولاراً في عام ٢٠٠٣. وهذا الانخفاض في المصروفات بنسبة ٩٪ يلي الانخفاض بنسبة ٩٪ الذي سُجل في مصروفات عام ٢٠٠٢ بالمقارنة بعام ٢٠٠١ (٨٨٣ ٨٨١ ٥ دولاراً).

عقود الأتعاب

١٠- في عام ٢٠٠٣، أبرمت اليونسكو **١ ٦٣٠** عقداً من عقود الأتعاب (**١ ٣٥٨** عقداً في عام ٢٠٠٢) بلغت تكلفتها الإجمالية (من جميع مصادر التمويل) **٦ ٨٥٨ ٢٤٣ دولاراً** مقابل **٥ ٦٧١ ٧٢٦** دولاراً في عام ٢٠٠٢. وبلغ متوسط تكلفة العقد الواحد من عقود الأتعاب في المقر **٤ ٢٠٧ دولارات** في عام ٢٠٠٣ مقابل **٤ ١٧٧ دولاراً** في عام ٢٠٠٢ و **٤ ٥١١ دولاراً** في عام ٢٠٠١. ويوفر الجدول ٣ الوارد في الملحق ١ مزيداً من الإحصاءات بشأن المصروفات المتعلقة بعقود الأتعاب في عام ٢٠٠٣.

باء – عقود الخبراء الاستشاريين المبرمة على أساس أجر رمزي مقداره دولار واحد

١١- بلغ عدد الخبراء الاستشاريين الذين تمّ التعاقد معهم في عام ٢٠٠٣ على أساس أجر رمزي مقداره دولار واحد ٣٧ خبيراً مقابل ٢٠ خبيراً في عام ٢٠٠٢. وبلغت التكلفة الإجمالية، المتعلقة أساساً ببدل الإقامة اليومي والسفر، ٤٦١ ٤١ دولاراً مقابل ٦٩٩ ١٩ دولاراً في عام ٢٠٠٢ و ١٣٢ ٥٥ دولاراً في عام ٢٠٠١. ومن بين العقود السبعة والثلاثين هذه، كانت نسبة تزيد على ٨٠٪ منها (٣٠ عقداً) تخص القطاعات الرئيسية في الأمانة: التربية (٨)، والعلوم (٣)، والثقافة (٩)، والعلوم الاجتماعية والإنسانية (٧)، والاتصال والمعلومات (٣). واستخدمت هذه العقود السبعة والثلاثون المبرمة على أساس أجر رمزي مقداره دولار واحد أساساً للتعاقد مع أفراد، بمن فيهم موظفون سابقون، بلغوا درجة عالية من الخبرة في مجال اختصاصهم وبإمكانهم أن يضمنوا انتقالا سلساً للذاكرة المؤسسية إلى الجيل الجديد. ويبلغ متوسط التكلفة بالنسبة لهذه الفئة ١٢٠ ١ دولاراً فقط في السنة لكل خبير استشاري.

جيم – عقود الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في الميدان

١٢- تقع مسؤولية اختيار الخبراء الاستشاريين والتعاقد معهم وإبرام عقود الأتعاب، على عاتق المكاتب الإقليمية و/أو الوطنية لليونسكو. بيد أن توسيع نطاق نظام (فابس) إلى المكاتب التي تطبق عليها اللامركزية لا يتيح حتى الآن إجراء تحليل مركزي للمعلومات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب. ولذلك تستند الإحصاءات المقدمة في هذا التقرير عن استخدام الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين بموجب عقود أتعاب في المكاتب الميدانية إلى بيانات مسجلة يدوياً وردت من هذه المكاتب.

١٣- وقدم زهاء ٣٧ مكتباً من مجموع ٥٢ من المكاتب الجامعة والإقليمية والوطنية، أرقاماً عن استخدامها للخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ونظراً لأنه لم تقدم أي أرقام في الوثيقة ١٦٦م ت/٥ عن استخدام الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في الميدان خلال عام ٢٠٠٢، تغطي الأرقام المبينة أدناه عقود الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في فترة العامين الأخيرة ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

١٤- وكان عدد عقود الخبراء الاستشاريين في المكاتب الميدانية السبعة والثلاثين خلال عامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ كالآتي: **١ ٨٢٦ عقداً** مع **٤١٩ خبيراً استشارياً** بتكلفة قدرها **٢١ ٩٦٢ ٧٠٢ من الدولارات**. وعلى سبيل المقارنة، كانت الأرقام بالنسبة لجميع المكاتب الميدانية في عامي ٢٠٠٠–٢٠٠١ كالآتي: **٨٦٨ عقداً** مع **٦٤٧ خبيراً استشارياً** بمبلغ إجمالي قدره **٨ ٣٦٩ ١١٧ دولاراً**.

١٥- وكان عدد عقودِ الأتعاب التي أبرمت في المكاتب الميدانية السبعة والثلاثين في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كالآتي: **٠٦٠ ٢ عقداً** مع **٩٩٣ فرداً** بتكلفة قدرها **٢٧٨ ٧٩٧ ٧ دولاراً**. وفي عام ٢٠٠١، أبرم **٦٨٩ ١** عقداً في جميع المكاتب الميدانية بتكلفة قدرها **٩٣٣ ٥٨٨ ١٣دولاراً**. ومن الصعب تفسير التغيرات التي طرأت في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بسبب نقص المعلومات الوافية.

١٦- كما أن المعلومات المسجلة يدوياً التي وردت فيما يخص عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لا تتيح إجراء التحليلات، ومن ذلك مثلا، التوزيع بحسب المجموعات الجغرافية التي ينتمي إليها المتعاقدون أو القطاعات التي عملوا بها.

١٧- وسيستمر خلال عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ توسيع نطاق نظام فابس ليشمل الميدان. وما أن تنتهي هذه العملية، سيتسنى توفير بيانات إحصائية شاملة وتحليل لاستخدام الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في المقر وخارجه.

١٨- وفي قرارات اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة، طلب المجلس من المدير العام أن يقدم إليه تقريراً عن مراجعة السياسات الخاصة باستخدام الخبراء الاستشاريين وغيرهم من المتعاقدين الفرديين، وأشار بوجه خاص إلى القضايا المتعلقة بالتوازن الجغرافي واختيار المتعاقدين والأجور. وتم كالمطلوب، استعراض هذه السياسات وأعدت اقتراحات تستهدف التغيير بغية التشاور بشأنها. ومن المأمول أن تُعدّ الصيغة النهائية لهذه الاقتراحات في الأشهر المقبلة.

الجدول ١

الإنفاق على الخبراء الاستشاريين بحسب قطاعات المنظمة والمجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها

عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠٠٣ التي تولى المقر إدارتها، والممولة من جميع مصادر التمويل، بالدولارات الأمريكية

Groupe	ADM	CI	CLT	CRL*	ED	ERC	SC	SHS	Total
I	78.750	83.428	1.147.724	116.991	770.968	50.110	557.308	154.378	**2.959.658**
II	57.767	12.115	34.833		86.215		112.320	10.529	**313.779**
III			101.827		82.404		36.312	34.522	**255.066**
IV			78.463	113.390	234.148		43.979	17.228	**487.209**
V (Etats arabes)	35.703	9.179	144.535		201.411				**390.829**
V (Afrique)		30.425	59.209	81.866	195.523	43.905	45.949	27.338	**484.215**
Non précisé			34.368		11.919				**46.286**
Total	**172.221**	**135.147**	**1.600.959**	**312.247**	**1.582.589**	**94.014**	**795.869**	**243.996**	**4.937.042**

CRL* : AFR, BB, BFC, BPI, BSP, HRM, IOS, ODG

الجدول ٢

الإنفاق على الخبراء الاستشاريين بحسب مصادر التمويل والمجموعات الجغرافية التي ينتمون إليها

عقود الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠٠٣ التي تولى المقر إدارتها، بالدولارات الأمريكية

Groupe	Programme ordinaire	Financement extrabudgétaire	Non précisé	Total
I	1.052.733	1.710.131	196.794	2.959.658
II	143.271	170.131		313.779
III	169.854	85.212		255.066
IV	273.520	213.570	119	487.209
V (Etats arabes)	86.981	296.247	7.600	390.829
V (Afrique)	280.647	124.143	79.425	484.215
Non précisé	11.919	34.368		46.215
Total	2.018.925	2.634.180	283.938	4.937.042

Pourcentage du total	40,9 %	53,4 %	5,8 %	

الجدول ٣

الإنفاق على عقود الأتعاب بحسب قطاعات المنظمة والمجموعات الجغرافية التي ينتمي إليها المتعاقدون

عقود الأتعاب المبرمة مع أفراد في عام ٢٠٠٣، والتي تولى المقر إدارتها، والممولة من جميع مصادر التمويل، بالدولارات الأمريكية

Groupe	ADM	CI	CLT	CRL*	ED	ERC	SC	SHS	Total
I	11.513	317.203	1.535.529	612.182	817.047	95.097	500.493	870.528	**4.759.593**
II		15.651	69.423	76.007	60.065		43.274	59.333	**323.753**
III	6.286	64.794	85.823	20.916	39.680		14.265	50.540	**282.303**
IV		77.020	99.494	22.558	165.838		39.484	37.532	**441.926**
V (Etats arabes)		17.048	51.430	15.398	82.008	4.000	13.000	131.863	**314.748**
V (Afrique)		56.976	91.287	51.163	172.483		32.934	169.445	**574.289**
Non précisé			84.420	46.647	8.028	1.582.589	17.934	4.603	**161.631**
Total	**17.799**	**548.692**	**2.017.407**	**844.871**	**1.345.150**	**99.097**	**661.383**	**1.323.844**	**6.858.244**

CRL* : AFR, BB, BFC, BPI, BSP, HRM, IOS, ODG

القرار ١٦٦م ت/٨,٧

الموارد الخارجة عن الميزانية

١ – طلب المجلس التنفيذي، بموجب قراره ١٦٦م ت/٨,٧ (الفقرة ٧) من المدير العام "أن يؤمّن تقديم معلومات منتظمة عن الموارد الخارجة عن الميزانية في دورة الربيع من كل سنة، تتضمن بيانات وجداول عن خصائص الجهات المانحة وعن المبالغ المتعهد بتقديمها ومعدل التنفيذ بحسب البرامج والأنشطة والمناطق والبلدان".

٢ – وسيُجرى نقاش بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية في الدورة التاسعة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي بالاستناد إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن عمليات مراجعة الأداء التي أجريت في فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (١٦٩م ت/٢٩)، والذي كُرس الجزء الأكبر منه لهذه المسألة. ويتناول تقرير مراجع الحسابات الخارجي الحاجة إلى الاستمرار في تعزيز المراقبة الشاملة لأنشطة اليونسكو الممولة بموارد خارجة عن الميزانية، بما في ذلك تقديم التقارير إلى كبار المسؤولين الإداريين والهيئتين الرئاسيتين. كما يقدم التقرير معلومات عن تطوّر مواقف اليونسكو فيما يتعلق بوضع سياسات وإجراءات جديدة ترمي إلى استقطاع تكاليف مساندة البرنامج من المساهمات الخارجة عن الميزانية طبقاً لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة كما عرضت على المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة.

٣ – والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المعلومات المفصلة المطلوبة في الفقرة ٧ من القرار ١٦٦م ت/٨,٧ لا يمكن تقديمها، إلا بعد إقفال حسابات اليونسكو عن السنة السابقة، ويكون ذلك عادة في نهاية شهر مارس/آذار. وبذلك يستحيل إعداد تقرير كامل عن الأنشطة الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية لدورة الربيع للمجلس. بيد أنه من المزمع تقديم المعلومات الإحصائية الرئيسية عن أنشطة اليونسكو الممولة من خارج الميزانية خلال عام ٢٠٠٣ إلى الدورة التاسعة والستين بعد المائة للمجلس في وثيقة من سلسلة الوثائق الإعلامية.

٤ – وفيما يتعلق بتسجيل جميع الأنشطة الخارجة عن الميزانية بنظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر) ونظام الإدارة والميزانية (فابس) (المشار إليه في الفقرة ٦ من القرار ١٦٦م ت/٨,٧)، فقد أنجزت هذه العملية بنجاح وأصبحت هذه المعلومات متاحة الآن للدول الأعضاء من خلال نظام سيستر. وعلى غرار ما يحدث بالنسبة للأنشطة الممولة في إطار الميزانية العادية، فبإمكان مكتب التخطيط الاستراتيجي أن يقدم إلى الدول الأعضاء المهتمة بذلك، أية معلومات إضافية مفصلة عن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية.